



شركة اكتتاب القابضة – ش.م.ك. (قابضة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012



شركة اكتتاب القابضة – ش.م.ك. (قابضة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	
بيان المركز المالي المجمع	1
بيان الدخل المجمع	2
بيان الدخل الشامل المجمع	3
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	4
بيان التدفقات النقدية المجمع	5
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	6 – 19

شركة اكتتاب القابضة - ش.م.ك. (قابضة)

دولة الكويت

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة اكتتاب القابضة (شركة مساهمة كويتية - قابضة) "الشركة" وشركاتها التابعة "يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2012 وكذلك بيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وهي أيضاً المسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمنشأة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأي.

الرأي

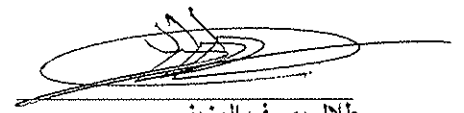
برأينا، فإن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرة توضيحية

نشير إلى ما ورد بإيضاح (9.3) من هذه البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بصعوبة التنبؤ بما سوق تسفر عنه القضايا القائمة بين الشركة ودائنو المراجحات وعقود التورق المستحقة وغير المسددة. إن رأينا الوارد أعلاه غير متحفظ فيما يتعلق بذلك الموضوع.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بتلك البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والنظام الأساسي للشركة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 أو للنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجموع.



طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش

الفهد والوزان وشركاهم

د. سعود حميد الحميدي

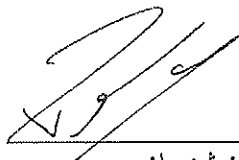
سجل مراقبي الحسابات رقم 51 فئة أ

من د. سعود الحميدي وشركاه

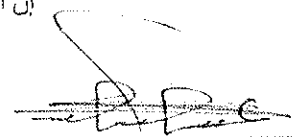
عضو في بيكرتلي العالمية

2011	2012	إيضاح	الموجودات
2,496,807	3,081,147	5	النقد والنقد المعادل
8,051,202	9,025,967	6	استثمارات مالية بالقيمة العادلة دين بيان الدخل
2,207,187	1,336,796	7	استثمارات متاحة للبيع
12,117,438	12,521,413	8	استثمارات في أدوات دين إسلامية
244,472	142,559		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
4,100,922	4,727,374	17	مستحق من أطراف ذات صلة
9,963	5,053		موجودات ثابتة
<u>29,227,991</u>	<u>30,840,309</u>		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
7,015,622	7,062,729	9	مرابحاث وعقود تورق دائنة
621,319	444,051	10	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<u>7,636,941</u>	<u>7,506,780</u>		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
22,862,423	22,862,423	11	رأس المال
(149,589)	(11,094)	12	أسهم خزانة
-	94,506	13	احتياطي اجباري
(1,097,978)	(624,294)		احتياطي التغير في القيمة العادلة
(23,806)	921,305		أرباح مرحلة / (خسائر مترجمة)
<u>21,591,050</u>	<u>23,242,846</u>		إجمالي حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة
-	90,683		حقوق الجهات غير المسيطرة
<u>21,591,050</u>	<u>23,333,529</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>29,227,991</u>	<u>30,840,309</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة



عبد المحسن شهريان
نائب رئيس مجلس إدارة



عماد حسين نعمة
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

2011	2012	إيضاح	
			الإيرادات
(2,961,421)	1,727,060	14	أرباح/ (خسائر) استثمارات مالية
610,670	738		إيرادات استثمارات في أدوات اسلامية
92,832	4,592		أرباح فروق عملة
-	4,581		إيرادات أخرى
(2,257,919)	1,736,971		
			المصاريف والأعباء الأخرى
(295,321)	(47,107)		تكاليف تمويل
(370,935)	(509,230)		مصاريف عمومية وإدارية
-	(135,380)		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(666,256)	(691,717)		
(2,924,175)	1,045,254		صافي ربح/ (خسارة) السنة قبل الاستقطاعات
-	(22,699)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
-	(1,011)		مصرف الزكاة
(2,924,175)	1,021,544		صافي ربح/ (خسارة) السنة
			يوزع كما يلي:
(2,924,175)	945,151		مساهمي الشركة
-	76,393		حقوق الجهات غير المسيطرة
(2,924,175)	1,021,544		
(12.90)	4.15	15	ربحية/ (خسارة) السهم المتاحة لمساهمي الشركة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة



شركة اكتتاب القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركتها التابعة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2011	2012	
(2,924,175)	1,021,544	صافي ربح/ (خسارة) السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
(649,276)	(434,660)	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات متاحة للبيع
474,264	608,282	المحول الى بيان الدخل نتيجة بيع استثمارات متاحة للبيع
-	300,062	انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
(175,012)	473,684	الإيرادات/ (الخسائر) الشاملة الأخرى
(3,099,187)	1,495,228	إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة
		يوزع كما يلي:
(3,099,187)	1,418,835	مساهمي الشركة
-	76,393	حقوق الجهات الغير مسيطرة
(3,099,187)	1,495,228	

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إجمالي حقوق الملكية	حقوق الجهات غير المسيطرة	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة						رأس المال
		الإجمالي	متراكمة/أرباح مرحلة	احتياطي التغير في القيمة العادلة	احتياطي التغير في القيمة العادلة	احتياطي اختياري	احتياطي اجباري	
24,532,686	-	24,532,686	(28,949,349)	(922,966)	1,545,914	1,545,914	(386,827)	51,700,000
(2,924,175)	-	(2,924,175)	(2,924,175)	-	-	-	-	-
(649,276)	-	(649,276)	-	(649,276)	-	-	-	-
474,264	-	474,264	-	474,264	-	-	-	-
(175,012)	-	(175,012)	-	(175,012)	-	-	-	-
(1,362,937)	-	(1,362,937)	-	-	-	-	(1,362,937)	-
1,520,488	-	1,520,488	(79,687)	-	-	-	1,600,175	-
-	-	-	31,929,405	-	(1,545,914)	(1,545,914)	-	(28,837,577)
21,591,050	-	21,591,050	(23,806)	(1,097,978)	-	-	(149,589)	22,862,423
21,591,050	-	21,591,050	(23,806)	(1,097,978)	-	-	(149,589)	22,862,423
1,021,544	76,393	945,151	945,151	-	-	-	-	-
(434,660)	-	(434,660)	-	(434,660)	-	-	-	-
608,282	-	608,282	-	608,282	-	-	-	-
300,062	-	300,062	-	300,062	-	-	-	-
473,684	-	473,684	-	473,684	-	-	-	-
6,631	6,631	-	-	-	-	-	-	-
(1,246,254)	-	(1,246,254)	-	-	-	-	(1,246,254)	-
1,486,874	7,659	1,479,215	94,466	-	-	-	1,384,749	-
-	-	-	(94,506)	-	-	-	94,506	-
23,333,529	90,683	23,242,846	921,305	(624,294)	-	94,506	(11,094)	22,862,423

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2011	2012	إيضاح
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات		
(2,924,175)	1,021,544	صافي ربح/ (خسارة) السنة
		تسويات:
5,941	5,940	استهلاكات
2,961,421	(1,727,060)	(أرباح)/ خسائر استثمارات
(610,670)	(738)	إيرادات أدوات دين إسلامية
295,321	47,107	تكاليف تمويل
-	135,380	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(272,162)	(517,827)	خسائر العمليات قبل التغير في موجودات ومطلوبات العمليات
1,707,073	1,314,533	استثمارات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل
21,625	(26,836)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(244,624)	(626,452)	مستحق من أطراف ذات صلة
(978,345)	(177,268)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
233,567	(33,850)	صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من أنشطة العمليات
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(1,628,563)	(2,018,786)	المسدد لشراء استثمارات متاحة للبيع
3,373,286	2,751,116	المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
23,602	-	النقد الناتج من استبعاد شركة تابعة
21,092	49,507	توزيعات نقدية محصلة
(931,398)	(403,237)	استثمارات في أدوات دين إسلامية
-	(1,030)	المسدد لشراء موجودات ثابتة
858,019	377,570	صافي النقد الناتج من أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
(1,362,937)	(1,246,254)	شراء أسهم خزانة
1,520,488	1,486,874	بيع أسهم خزانة
(315,630)	-	تكاليف تمويل مدفوعة
(700,326)	-	المدفوع من مرابحات دائنة
(858,405)	240,620	صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) أنشطة التمويل
233,181	584,340	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
2,263,626	2,496,807	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
2,496,807	3,081,147	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

1. نبذة عن المجموعة

تأسست شركة اكتتاب القابضة "الشركة" – شركة مساهمة كويتية قابضة - عام 1999. وقد تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم 105414، وتم إدراج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية في 19 ديسمبر 2005.

يقع مقر الشركة في مبني مجمع جاسم العصفور – شرق - مدينة الكويت. ص. ب. 2799 الصفاة 3028 الكويت.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في القيام بكافة العمليات المتعلقة بتأسيس وتملك الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة الكويتية والأجنبية وكذلك إقراض وكفالة تلك الشركات. يتم ممارسة كافة الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السماحة.

تتضمن هذه البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة وشركتها التابعة التالية "يعرفوا مجتمعين بالمجموعة":

اسم الشركة	الكيان القانوني	نسبة الملكية %
	2012	2011
شركة بتروللاعمال المتكاملة القابضة	ش.م.ك. (قابضة)	92.5
		100

تم تجميع البيانات المالية لشركتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2012 بناء على مسودة بياناتها المالية المدققة. بلغت إجمالي موجودات تلك الشركة 6,578,220 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012 (4,697,660 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2011) وصافي أرباحها 942,181 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (صافي أرباحها 230,367 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011).

بتاريخ 26 نوفمبر 2012 صدر قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 29 نوفمبر 2012 ليحل محل قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960، ويعمل بالقانون الجديد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وعلى الشركات أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ سريانه. تقوم الشركة حالياً باتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 20 مارس 2013.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية حيث يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

معايير جديدة ومعدلة واجبة التطبيق

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات – تحويلات الموجودات المالية

يتطلب التعديل إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم استبعادها ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من ادراك العلاقة بين تلك الموجودات التي لم يتم استبعادها والمطلوبات المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل إفصاحات حول السيطرة المستمرة للشركات على الموجودات المستبعدة حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم طبيعة استمرار الشركة في السيطرة على تلك الموجودات المستبعدة والمخاطر المرتبطة بها. لا تمتلك الشركة أي موجودات لها نفس الخصائص ولذلك ليس له تأثير على عرض البيانات المالية.

معيار المحاسبة الدولي 12: ضرائب الدخل: استرداد الموجودات الأساسية

وفقاً للتعديل، يفترض أن يتم استرداد كامل قيمة الاستثمارات العقارية التي يتم قياسها باستخدام نموذج القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 40 عند البيع وذلك بغرض قياس الضرائب المؤجلة إلا إذا دحض هذا الافتراض. لا يوجد أثر لذلك التعديل على البيانات المالية للشركة.

معايير جديدة ومعدلة صدرت ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد

- المعيار الدولي للتقارير المالية 7: الأدوات المالية - الإفصاحات
 - المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية - التصنيف والقياس
 - المعيار الدولي للتقارير المالية 10: البيانات المالية المجمعة
 - المعيار الدولي للتقارير المالية 11: الترتيبات المشتركة
 - المعيار الدولي للتقارير المالية 12: الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى
 - المعيار الدولي للتقارير المالية 13: قياس القيمة العادلة
 - معيار المحاسبة الدولي 1: عرض البيانات المالية
 - معيار المحاسبة الدولي 19: مزايا الموظفين
 - معيار المحاسبة الدولي 27: البيانات المالية المنفصلة
 - معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة
 - معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - العرض
- لم تقم الشركة بتطبيق هذه المعايير الجديدة أو المعدلة. فيما يلي أهم هذه المتغيرات المتعلقة بأنشطة الشركة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012

معيار المحاسبة الدولي رقم 1: عرض البيانات المالية

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 جمع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن قسمين (أ) البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل (ب) بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل عند تحقق شروط محددة. يؤثر التعديل على العرض فقط وليس له تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10: البيانات المالية المجمعة

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 يحل محل إجراءات التجميع الموضحة في معيار المحاسبة الدولي رقم 27: "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة" وتلك الموضحة في التفسير رقم 12: "التجميع - المؤسسات ذات الأغراض الخاصة" وفقاً لمتطلبات ذلك المعيار، يتم التجميع على أساس واحد فقط وهو السيطرة. يقدم المعيار تعريف جديد للسيطرة يتكون من ثلاث عناصر (أ) التحكم في الشركة المستثمر فيها (ب) التعرض للمخاطر أو الحقوق في العوائد المتغيرة نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر فيها (ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد. تتوقع الشركة ألا يكون لذلك المعيار أثر مادي على البيانات المالية للشركة.

نتيجة لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و 12 سوف يقتصر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 27 على المحاسبة عن الشركات التابعة والشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة. تتوقع الشركة ألا يكون لذلك المعيار أثر مادي على البيانات المالية للشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11: المشروعات المشتركة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 31: "الحصص في المشاريع المشتركة". ألغى المعيار خيار تطبيق طريقة التجميع النسبي عند المحاسبة عن الشركات تحت السيطرة المشتركة. بدلاً من ذلك، يتطلب المعيار المحاسبة عن المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. لا يوجد تأثير لذلك المعيار على البيانات المالية للشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12: الإفصاح عن الحقوق في منشآت أخرى

إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 هو معيار إفصاحات ويطبق على الشركات التي تمتلك مساهمات في شركات تابعة ومشاريع مشتركة وشركات زميلة و/أو شركات تابعة غير مجمعة. بشكل عام، إن متطلبات الإفصاح في معيار 12 تعتبر أكثر شمولية من متطلبات الإفصاح في المعايير الحالية.

نتيجة لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 11 و 12، تم إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي 28 إلى "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" ويوضح المعيار المعدل كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية للمشاريع المشتركة بالإضافة إلى الشركات الزميلة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13: قياس القيمة العادلة

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 مصدراً واحداً للاسترشاد لقياسات القيمة العادلة والإفصاحات المتعلقة بها. يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 تعريفاً للقيمة العادلة وإطاراً لقياسها، ويتطلب إفصاحات عن قياسات القيمة العادلة. تتوقع الشركة أن تتأثر بعض المبالغ التي يتم التقرير عنها ضمن البيانات المالية نتيجة تطبيق ذلك المعيار الجديد بالإضافة إلى إفصاحات أكثر شمولية.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014

معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية- العرض" والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 "الأدوات المالية- الإفصاح" تعالج التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 مشاكل التطبيق الحالية المتعلقة بمتطلبات إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتوضح بشكل خاص المقصود بـ "حق قانوني حالي ملزم لإجراء المقاصة".

تتطلب التعديلات على المعيار 7 من الشركات أن تفصح عن معلومات حول حقوق النقص والترتيبات المتعلقة بها.

إن التعديلات على المعيار 7 واجبة التطبيق على الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2013 وبأثر رجعي. بينما لا تعتبر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 واجبة التطبيق قبل 1 يناير 2014 وتطبق بأثر رجعي.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يقدم المعيار متطلبات جديدة لتصنيف وقياس واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية. تتوقع الشركة أن يكون لتطبيق هذا المعيار أثر على البيانات المتعلقة بموجوداتها ومطلوباتها المالية، إلا أنه يصعب في الوقت الحالي تحديد تقدير مناسب للأثر لحين استكمال دراسة تفصيلية لذلك المعيار.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة والشركات (متضمنة الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي تسيطر عليها "الشركات التابعة". توجد السيطرة عندما يكون لدى المجموعة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لكي تستفيد من أنشطتها.

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركات التابعة المقتناة والمستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الشامل المجمع من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستبعاد الفعلي. يتم توزيع إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة بين ملاك الشركة والجهات غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك وجود عجز في حقوق الجهات غير المسيطرة.

إذا لزم الأمر، يتم تعديل السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة التابعة لتوحيدها مع السياسات المحاسبية المطبقة في المجموعة.

يتم استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين:

(أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و

(ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة.

ويتم المحاسبة عن أى مكونات أخرى مدرجة مباشرة فى حقوق الملكية كما لو تم استبعاد الموجودات المتعلقة بها (بمعنى ان يتم تحويلها الى بيان الدخل أو الى الأرباح المرحلة مباشرة). تسجل أى حصة متبقية من الاستثمارات فى الشركة التابعة "سابقاً" فى تاريخ فقد السيطرة بالقيمة العادلة كإعتراف مبدئى لتلك الحصة على أن يتم المحاسبة عنها لاحقاً وفقاً لمتطلبات المعايير ذات العلاقة.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الاقتناء فى المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للاقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالى القيمة العادلة للموجودات المحولة فى تاريخ الاقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة التابعة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرية من المجموعة مقابل الاقتناء. يتم إثبات تكلفة الإقتناء بصفة عامة فى بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئى للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة فى عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة فى تاريخ الاقتناء، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة فى الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأى حصة مقتناة فى السابق عن صافى قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما فى تاريخ الاقتناء. فى حال زيادة صافى قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة فى الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأى حصة مقتناة فى السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة فى بيان الدخل المجمع كإرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة فى الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة فى صافى الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً فى الشركة المقتناة بالقيمة العادلة فى تاريخ الاقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة - إن وجدت - فى بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها فى بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة بالنكلفة كما فى تاريخ الإقتناء ناقصا خسائر الإنخفاض فى القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض فى قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التى من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض فى قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات.

إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض فى القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أى شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض فى القيمة متعلقة بالشهرة فى بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض فى القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها فى الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أحد وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها فى الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالى من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالى عند الاعتراف المبدئى (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل") حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة فى بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء. يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة، ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل. تتضمن الأرباح المثبتة في بيان الدخل التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كقروض ومدينون أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة.

في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم تحويل رصيد احتياطي التغير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينون (مدينو التمويل و المراهبات و الوكالات المدينة والمدينون الآخرون والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة. يتم إثبات إيرادات العوائد باستخدام معدل العائد الفعلي.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي. نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض في محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد لانخفاض في القيمة لمواجهة خطر الائتمان بالنسبة للمدينون وذلك عند وجود دليل موضوعي للمجموعة بأنها لن تستطيع تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها. إن مقدار المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المستردة

للاصل والتي يتم تحديدها اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار استبعاد المبالغ القابلة للاسترداد للكفالات والضمانات مخصومة بناء على معدل العائد الفعلي. يتم الاعتراف بقيمة ذلك المخصص في بيان الدخل.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم اعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق اعدامها فيتم ادراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل للسنة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديده علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة في الأسهم المصنفة كمستحقة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً في بيان الدخل الشامل.

عدم التحقق

يتم حذف الأدوة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأدوة أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتهما في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبند الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة المراجعات وعقود التورق الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم ادراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل.

2.3.3 موجودات ثابتة

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإبصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجمع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

تستهلك الموجودات الثابتة بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة باستثناء الأراضي. يتم تخفيض قيمة الموجودات الثابتة بقيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الموجودات الثابتة في بيان الدخل المجمع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.4 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للأنحة مزايا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.3.5 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوقة فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنفود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.6 أسهم الخزانه

تتمثل أسهم الخزانه في أسهم الشركة الذاتية التي تم إصدارها وشراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها حتي تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزانه بطريقة التكلفة حيث يتم إدراج تكلفة الأسهم المشتراه في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة الإصدار يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية "أرباح بيع أسهم الخزانه" والذي يعتبر غير قابل للتوزيع، كما يتم تحميل الخسارة المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسارة الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيّات ثم علاوة الإصدار. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانه لمقابلة الخسارة المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيّات ثم الأرباح المرحلة والربح الناتج عن بيع أسهم الخزانه.

2.3.7 تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة مقابل المحصل أو المستحق.

يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن عمليات المراجعة على أساس التوزيع الزمني بحيث يتم تحقيق معدل عائد ثابت على الأرصدة القائمة لتلك المعاملات.

تدرج أرباح التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها.

2.3.8 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية الى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية.

يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

2.3.9 الزكاة

تقوم الشركة باحتساب الزكاة الواجبة علي السهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولي المساهم إخراج زكاة أسهمه.

2.3.10 توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المقترحة لمساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية للمجموعة في الفترة التي يعتمد فيها مساهمي الشركة هذه التوزيعات.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

(أ) مخاطر السوق

(i) مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر التغير في العملات الأجنبية لكثير من العملات وبصفة أساسية الدولار الأمريكي. إن خطر العملات الأجنبية يظهر عند وجود معاملات مستقبلية على الموجودات والالتزامات المالية المثبتة في البيانات المالية للمجموعة والمقيمة بعملة أجنبية.

قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في تنويع استثماراتها على المستوى الجغرافي وفي قطاعات اقتصادية مختلفة بالإضافة إلى تركيز الاستثمارات بالدينار الكويتي تلافياً لمخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

في حالة تغير الدولار الأمريكي بمعدل 5 % أمام الدينار الكويتي مع ثبات كل المتغيرات الأخرى فإن صافي الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 كان سيتغير بمقدار 4,032 دينار كويتي (2,269 دينار كويتي – 2011).

(ii) مخاطر السعر

إن المجموعة معرضة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية المجمعة كاستثمارات متاحة للبيع أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. لدى المجموعة سياسات خاصة بدراسة وتقييم الفرص الاستثمارية. إن هذه السياسات يتم تنفيذها من خلال سلطات المسؤوليات والصلاحيات المعتمدة من مجلس إدارة الشركة.

تخضع استثمارات المجموعة في الأسهم المدرجة للمراقبة المستمرة على أسعار الأسهم من خلال مؤشرات السوق. ويتم مراقبة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية غير المسعرة، من خلال النشرات الدورية لقيمة وحدة الصندوق المنشورة بمعرفة هذه الصناديق.

ويتم إدارة الاستثمارات في أسهم غير مسعرة وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإستراتيجية الاستثمار المعتمدة من الإدارة. إن الجدول أدناه يوضح أثر انخفاض مؤشر الأسواق المالية على صافي أرباح المجموعة للسنة وعلى بيان الدخل الشامل. إن هذا التحليل يفترض انخفاض مؤشر تلك الأسواق بنسبة 10 % مع ثبات كافة العوامل الأخرى ثابتة.

الأثر على صافي الربح		الأثر على بيان الدخل الشامل		
2011	2012	2011	2012	
72,037	17,921	94,999	79,434	مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية
194,408	28,375	14,798	-	مؤشر سوق دبي وأبوظبي للأوراق المالية
73,385	-	-	-	مؤشر السوق المصري

(iii) خطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية تغير أسعار الفائدة بما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تعمل المجموعة وفقاً للشرعية الإسلامية، وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

(ب) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان يتمثل في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة. إن الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تتمثل في النقد والنقد المعادل والوكالات والمرايحات الاستثمارية المدينة والمستحق من أطراف ذات صلة.

بالنسبة للنقد والنقد المعادل، يتم إدارة هذا الخطر من خلال التعامل مع جهات ومؤسسات مالية ذات تقييم ائتماني عالي.

بالنسبة للمدينون (مرايحات ومدينون ومستحق من أطراف ذات صلة) تقوم المجموعة بدراسة الجودة الائتمانية للعملاء أخذاً في الاعتبار المركز المالي والخبرة السابقة من التعامل معهم والسمعة، بالإضافة إلى الحصول على ضمانات.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار.

2011	2012	
2,496,807	3,081,147	النقد والنقد المعادل
12,117,438	12,521,413	استثمارات في أدوات دين اسلامية
244,472	142,559	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
4,100,922	4,727,374	مستحق من أطراف ذات صلة

(ج) مخاطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافي من النقد والاستثمارات المتداولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة للمجموعة نظراً لديناميكية مجال الأعمال فقد قامت المجموعة بتوفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع المراقبة على التدفقات النقدية بصورة دورية. إن هذا يتطلب تقدير التدفقات النقدية بالإضافة إلى إتاحة الضمانات الكافية للحصول على التسهيلات الائتمانية المطلوبة في وقت ملائم عند الحاجة لها.

إن الجدول الآتي يبين تحليل لالتزامات المجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصّل عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد. إن الأرصدة المستحقة خلال 12 شهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة تساوي تقريباً القيمة الدفترية لها حيث أن أثر الخصم يعتبر غير مادي.

2012			
من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	
12,339	357,240	74,472	دائنون وأرصدة دائنة أخرى

استحققت كافة المرايحات وعقود التورق الدائنة (إيضاح 9.3).

2011			
من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	
-	3,328,168	47,107	مرايحات وعقود التورق دائنة
422,279	30,862	168,178	دائنون وأرصدة دائنة أخرى

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من إن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للمساهمين من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصصاً منها النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (منضمة رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المرحلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

فيما يلي بيان بنسبة المديونية إلى إجمالي رأس المال كما في 31 ديسمبر:

2011	2012	
7,015,622	7,062,729	إجمالي التمويل
(2,496,807)	(3,081,147)	(ناقصاً) النقد والنقد المعادل
4,518,815	3,981,582	صافي الديون
21,591,050	23,333,529	إجمالي حقوق الملكية
26,109,865	27,315,111	إجمالي رأس المال
17.31	14.57	نسبة صافي الديون إلى إجمالي رأس المال (%)

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
 - المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة.
- الجدول التالي يوضح تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب المستويات المذكورة أعلاه:

2012				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي	
6,110,391	307,637	2,607,939	9,025,967	استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل
1,151,796	-	185,000	1,336,796	استثمارات متاحة للبيع
7,262,187	307,637	2,792,939	10,362,763	
2011				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي	
3,783,268	295,869	3,972,065	8,051,202	استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل
2,022,187	-	185,000	2,207,187	استثمارات متاحة للبيع
5,805,455	295,869	4,157,065	10,258,389	

4. التقديرات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة والواردة في إيضاح رقم (2) تتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

فيما يلي التقديرات التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام بسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

تقييم الأدوات المالية

كما هو موضح في إيضاح (3) يتم استخدام وسائل تقييم تتضمن معطيات لا تستند على مخرجات سوق لتقدير القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية. ترى الإدارة أن تلك الوسائل المستخدمة في التقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية.

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن "الاستثمارات المتاحة للبيع"، إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور في المركز المالي في الشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية.

5. النقد والنقد المعادل

2011	2012
157	102
1,077,186	1,042,981
1,419,464	2,038,064
2,496,807	3,081,147

نقد بالصندوق

نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية

نقد لدى محافظ استثمارية والشركة الكويتية للمقاصة

6. استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل

2011	2012
4,252,085	6,110,391
3,799,117	2,915,576
8,051,202	9,025,967
3,783,268	6,110,391
3,287,689	2,607,939
468,817	-
215,559	-
295,869	307,637
8,051,202	9,025,967

استثمارات بغرض المتاجرة

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء

استثمارات في أسهم محلية - مسعرة

استثمارات في أسهم محلية - غير مسعرة

استثمارات في أسهم أجنبية - مسعرة

استثمارات في أسهم أجنبية - غير مسعرة

استثمارات في صناديق محلية - غير مسعرة

6.1 تم تقييم الاستثمارات وفقاً لأسس التقييم الموضحة في إيضاح (3.3).

6.2 تتضمن الاستثمارات أسهم محلية وأجنبية - مسعرة وغير مسعرة بمبلغ 58,959 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012 (65,074 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2011) مسجلة باسم طرف ذو صلة، ويوجد كتاب تنازل لصالح المجموعة.

7. استثمارات متاحة للبيع

2011	2012
2,022,187	1,151,796
185,000	185,000
2,207,187	1,336,796

أسهم محلية مسعرة

أسهم أجنبية غير مسعرة

7.1 تم تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً لأسس التقييم الموضحة في إيضاح (3.3).

7.2 إن الاستثمارات غير المسعرة مثبتة بالتكلفة نظراً لصعوبة تحديد قيمتها العادلة بدرجة موثوقة فيها، وترى إدارة المجموعة أنه لا يوجد مؤشرات على انخفاض قيمتها.

8. استثمارات في أدوات دين اسلامية

2011	2012	
12,117,438	-	مراجعات
-	12,521,413	مشاركات
12,117,438	12,521,413	
%5.04	%-	متوسط العائد

8.1 إن كافة أدوات دين الإسلامية ممنوحة لأطراف ذات صلة وجميعها تستحق في 31 ديسمبر 2012.

8.2 لا تقوم المجموعة بإحتساب عوائد ثابتة بناءً على فتوى هيئة الرقابة الشرعية لحين تسوية هذه العقود.

8.3 فيما يلي بيان بالضمانات القائمة والمقدمة للمجموعة مقابل استثمارات في أدوات دين إسلامية وكذلك الأرصدة المدينة المستحقة من أطراف ذات صلة 4,066,990 كما في 31 ديسمبر:

2011	2012	
3,346,709	8,530,827	محفظة استثمارية مرهونة من الدرجة الثانية – مدارة من قبل طرف ذو صلة
5,253,994	574,207	أسهم أجنبية غير مسعرة
10,603,315	3,625,240	أسهم محلية غير مسعرة

حصلت المجموعة على هذه الضمانات بموجب عقود رهن مبرمة مع تلك الأطراف ولكنها غير مسجلة لصالح المجموعة.

8.4 خلال السنة قامت المجموعة بتسوية مبلغ 403,236 دينار كويتي من المستحق من بند أطراف ذات صلة (826,000 دينار كويتي – 2011) مقابل استثمارات في أدوات إسلامية. تم استبعاد تلك المعاملة عند اعداد بيان التدفقات النقدية حيث انها معاملة غير نقدية.

9. مراجعات وعقود تورق دائنة

2011	2012	
4,717,611	4,764,718	مراجعات وعقود تورق دائنة من مؤسسات مالية محلية (دينار كويتي)
2,298,011	2,298,011	مراجعة دائنة من مؤسسات مالية أجنبية (جنيه إسترليني)
7,015,622	7,062,729	

2011	2012	
5,486,315	5,533,422	مراجعات دائنة
1,529,307	1,529,307	عقود تورق دائنة
7,015,622	7,062,729	

9.1 يتمثل هذا البند في قيمة مبالغ ممنوحة من قبل مؤسسات مالية محلية وأجنبية طبقاً لعقود مراجعات. إن هذه المراجعات تحمل معدل تكلفة ثابت. يبلغ متوسط معدل التكلفة على هذه المراجعات 1% كما في 31 ديسمبر 2012 (4% كما في 31 ديسمبر 2011).

9.2 إن المراجعات الدائنة مضمونة مقابل استثمارات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل وكذلك استثمارات متاحة للبيع بلغت قيمتها العادلة 2,752,650 دينار كويتي و 220,400 دينار كويتي على التوالي كما في 31 ديسمبر 2012 (3,215,150 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2011)، بالإضافة إلى كفالة تضامنية من أحد الأطراف ذات الصلة.

9.3 استحققت المراجعات وعقود التورق الدائنة ولم تسدد نظراً لوجود دعاوى قضائية بين المجموعة وكافة الأطراف الدائنة. توقفت المجموعة عن إثبات أعباء تمويلية للمراجعات المستحقة والغير مسددة من تاريخ الاستحقاق. مازالت تلك القضايا في مراحلها الأولية ويصعب في الوقت الحالي التنبؤ بما سوف تسفر عنه.

10. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2011	2012	
171,424	5,000	المستحق مقابل شراء استثمارات
34,956	34,546	دائنو توزيعات نقدية
86,837	66,837	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
239,805	262,505	ضريبة دعم العمالة الوطنية
5,856	8,656	زكاة مستحقة
82,441	66,507	أخرى
621,319	444,051	

11. رأس المال

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل 22,862,423 دينار كويتي موزعاً على عدد 228,624,230 سهم وبقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميعها أسهم نقدية.

وافقت الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2011 على زيادة رأس المال نقداً بمبلغ 9,000,000 دينار كويتي موزعاً على 90,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وبدون علاوة اصدار. تم التأشير في السجل التجاري على تلك الزيادة بتاريخ 9 يناير 2012.

قام مجلس الإدارة بتاريخ 15 يناير 2013 باستدعاء زيادة رأس المال.

12. أسهم خزانة

2011	2012	
2,193,378	123,547	عدد أسهم الخزانة (سهم)
1	0.05	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
96,509	8,772	القيمة السوقية

13. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية ومكافأة مجلس الإدارة ومصرف الزكاة إلى الاحتياطي الإجباري. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين وإنما يجوز استعماله لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد وإذا زاد الاحتياطي الإجباري عن 50% من رأس مال الشركة جاز للجمعية العمومية أن تقرر استعمال ما زاد على هذا الحد في الأوجه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها.

14. أرباح/ (خسائر) استثمارات مالية

2011	2012	
(942,537)	2,342,348	استثمارات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل
(691,847)	(196,300)	أرباح/ (خسائر) محققة
21,092	192,757	خسائر التغير في القيمة العادلة
(1,613,292)	2,338,805	توزيعات أرباح نقدية
(1,348,129)	(311,683)	استثمارات متاحة للبيع
-	(300,062)	خسائر محققة
(1,348,129)	(611,745)	انخفاض في القيمة
(2,961,421)	1,727,060	

15. ربحية/ (خسارة) السهم

يتم احتساب ربحية السهم على أساس صافي ربح السنة المتاح لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الذي يتم تحديده على أساس عدد الأسهم المصدرة والقائمة لرأس المال خلال السنة كما يلي:

2011	2012	
(2,924,175)	945,151	صافي ربح/ (خسارة) السنة العائد إلى مساهمي الشركة
226,762,481	227,969,026	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والقائمة خلال السنة/ (سهم)
(12.90)	4.15	ربحية/ (خسارة) السهم (فلس)

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين، وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس إدارتها أعضاء مجلس إدارة الشركة. وفي إطار النشاط العادي للمجموعة وبموافقة الإدارة، تمت معاملات مع أطراف ذات صلة. فيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عنها بخلاف ما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات الأخرى:-

2011	2012	المعاملات
610,670	738	إيرادات أدوات دين اسلامية
		الأرصدة
12,117,438	12,521,413	استثمارات في مرابحات ومضاربات
4,100,922	4,727,374	مستحق من أطرف ذات صلة
2,516	915,869	نقد لدى محافظ استثمارية

تتضمن الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل محفظة استثمارية بلغت قيمتها العادلة مبلغ 1,225,523 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012 مرهونة مقابل مرابحات دائنة ممنوحة لصالح أحد الأطراف ذات الصلة.

إن تلك المعاملات تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

17. توزيعات أرباح

اعتمدت الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ 10 مايو 2012 البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وكذلك اعتمدت عدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

اقترح مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ 20 مارس 2013 عدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

18. التوزيع القطاعي

تتركز أعمال المجموعة بصفة أساسية في النشاط الاستثماري.